

واشنطن - الأنبار: الغاز مقابل الأمان

بغداد - أحمد الربيعي

لم يدرك العكسريون العراقيون المنتشرون في قاعدة عين الأسد (غربي الأنبار) سبب التشديدات الأمنية التي شهدتها القاعدة، أوائل شهر آب الماضي، والتي تبعها هبوط طائرتين أميركيتين وحضور كثيف لمسؤولين من حكومة الأنبار المحلية، ونواب محافظة الأنبار وشيوخ عشائر أنبارية من الرافضين لوجود «داعش» في المحافظة. انجلى غبار الاجتماع الذي عقده مسؤولون أميركيون بشكل سري مع ممثلي الأنبار - بعدما قررت واشنطن الحضور على الأرض في الرمادي، كمرحلة أولى، بالتزامن مع إصدار أوامر بإبعاد «الحشد الشعبي» عن معركة الرمادي، بشكل خاص، والأنبار بشكل عام.

مصادر خاصة كشفت لـ «الأخبار» محضر الاجتماع، وما سبقه من اتصالات سرية بين واشنطن وممثلي الأنبار، على مدى الأشهر القليلة الماضية، والذي أدى فيه الأميركيون على ورقة المصالح المشتركة بين الطرفين، بعيداً عن الحكومة في بغداد. أكدت المصادر أن «هناك اتفاقات سرية جرت بين الطرفين، اعتمدت مبدأ الغاز مقابل الأمان، بهدف تأمين مدينة الرمادي مقابل استثمار حقول غاز

عكاز، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان اتفاقية تسعينات القرن الماضي التي نصت على النفط مقابل الغذاء». مصدر مطلع في حكومة الأنبار، تحدث لـ «الأخبار» عن محضر الاتفاق بين الأميركيين وممثلي الأنبار، مشيراً إلى أنه شمل «ضمان الأميركيين عدم دخول الحشد الشعبي أو أي من فصائل المقاومة الإسلامية إلى أرض الأنبار والمشاركة في العمليات العسكرية، مقابل تسليم أبناء العشائر السنية وتوفير التغطية الجوية الكاملة لهم، مع استخدام الدرع الأميركي لتأمين أولئك المقاتلين، إلى جانب القوات الأمنية النظامية فقط».

كذلك، تضمن الاتفاق، وفق المصدر، تأمين كافة حدود الأنبار، وخصوصاً الغربية والشرقية الغربية منها، المتاخمة لكل من سوريا والموصل وبيجي، والتي ستؤمن جويًا، فضلاً عن إنشاء جدار فاصل مثل الجدار بين الحدود السعودية - العراقية، وإفصاح المجال أمام أبناء العشائر السنية للإسكان بالأوضاع على الأرض، بدل القوات العراقية، حتى استكمال تشكيل «الحرس الوطني»، الذي يشكل أبناء الأنبار النواة الأساسية له في المحور الغربي من البلاد.

أكدت المصادر، أيضاً، منح الأميركيين ضمانات لممثلي الأنبار، بأن يتم إعمار

مدن المحافظة المدمرة بعد التحرير، ولاسيما الرمادي والفوجة، وتعويض أهلها وإعادة المهجرين إليها، إضافة إلى استكمال البنى التحتية ورفد المحافظة بمشاريع استثمارية.

ويبدو أن الأميركيين عازمون على منح حكومة الأنبار المحلية صلاحيات أوسع، والحد من تأثير الحكومة المركزية على قراراتها، وذلك بعد أن تتم

تضمن الإتفاق إفصاح المجال امام ابناء العشائر للإسكان بالأوضاع على الارض (الناضول)



هاتان القاعدتان ثابتتين حيث يتم إنزال عدد من الجنود والآليات، فضلاً عن الطائرات النفاثة والطوافات. لكن الأميركيين لم يكتفوا بالقواعد العسكرية، فقد كانوا أكثر إصراراً على عرض آخر وهو منح حقول غاز «عكاز» لأحدى الشركات الأميركية، بواقع استثماري يصل إلى «51%» للحكومة المحلية و«49%» للشركة المستثمرة. وتعد حقول «عكاز» الغازية من أكبر الحقول المكتشفة في العراق، والممتدة على مساحات واسعة في عمق الصحراء، في الوقت الذي يمكن أن تعمل بطاقة إنتاجية تقدر بـ 400 مليون قدم مكعب، لمدة 13 عاماً.

من جهتها، حذرت «فصائل المقاومة» في العراق من مشروع أميركي للعودة إلى البلاد، بحجة محاربة الإرهاب، متوعدة بالوقوف في وجه أي حضور أميركي بري، سواء في الأنبار أو في أي مدينة في العراق.

الأمن العام لـ «عصائب أهل الحق» قبس الخزعلي دعا إلى تظاهرة مليونية في شوارع مدن العراقية، للوقوف في وجه ما سماها «المؤامرة على العراق وعودة الاحتلال الأجنبي»، مطالباً أنصاره بالاستجابة لهذه الدعوة. كذلك، فقد توعدت «كتائب حزب الله في العراق» و«سرايا السلام» بالرد عسكرياً على أي حضور أجنبي على الأراضي العراقية.

تخوف من تحوّل «حق الشهيد» إلى «إعادة الأهل»؟

وعود التنمية التي صارت الكذبة الأكبر في سيناء لا تشغل بالك أهلها. هم يسمعون إلى لملمة جراحهم بعد جولة جديدة من حرب الدولة على امتداد «داعش» في مصر

للبقاء - زياد سلامة

وسط احتفاء كبير أعلنت القوات المسلحة المصرية انتهاء المرحلة الأولى من عملية «حق الشهيد» في منطقة شرق شمال سيناء، وخاصة في مدينتي الشيخ زويد ورفح، وبقبت جراحات السيناويين الناتجة من رصاص الجانبين وقذائفهم مفتوحة، وفيما أعلن الجيش أنه سيبدأ المرحلة الثانية من العملية وأنها ستتركز على التنمية، يتخوف السكان من أن تكون هذه المرحلة شبيهة بالتي نفذتها السعودية في اليمن.

تقول القوات المسلحة إنها تمكنت من تصفية أكثر من 300 إرهابي والقبض على أعداد كبيرة منهم، فضلاً عن تدمير 10 مخازن للأسلحة والمتفجرات بجانب أعداد كبيرة من السيارات والدراجات البخارية، والمئات من الأوكار والبؤر الإرهابية في المدينتين. لكن الواقع لا يخفي أن المرحلة الأولى، التي استمرت مدار ستة عشر يوماً بالتعاون مع الشرطة المدنية، انتهت بجملة من الاعتقالات والقتلى والإصابات المتنوعة والخطيرة في صفوف المدنيين.

في بيان المتحدث العسكري ورد أنه جرى «تدمير المراكز والبؤر التي تحصن بها وتنطلق منها العناصر الإرهابية والإجرامية لنشر الدمار والفساد في الأرض وترويع المواطنين في منطقة شمال سيناء تحت ستار الدين». يرد أحد رموز قبيلة السواركة في الشيخ

زويد بأن «حق الشهيد لم تفرق بين مدني وإرهابي، وكان الهم الوحيد لقوات الحملة هو الحصاد الذي لا بد من إرساله يومياً للمتحدث العسكري ليؤكد نجاح الحملة... كان المدنيون يتساقطون بالعشرات يومياً، ومن قتل خطأ يكون المبرر أنه إرهابي أو يساعد الإرهابيين».

كذلك إن حديث البيانات العسكرية عن تدمير «شبكة واسعة من الملاجئ ومخازن الأسلحة والذخائر والمتفجرات»، قابلته المصادر المحلية والقبلية بالقول إنه قد يكون فعلاً تم القضاء على بعض ما ذكر، لكن الحملات التي جرت داخل المدن لم تصب إلا المدنيين، لأن «تنظيم ولاية سيناء لن يكون بتلك السطحية كي يضع مواقعه داخل المدن».

ولا تخفي المصادر أن «ولاية سيناء» تستغل بيوت الناس في عملياتها ضد الجيش والأمن، ولكن ذلك لا يبرر من وجهة نظرهم «الانتقام» من المواطنين الذين استخدمت منازلهم تحت قوة السلاح. كما أنهم لو سعوا إلى التبليغ مسبقاً، فإن مصيرهم سيكون القتل.

ولكون عناصر «ولاية سيناء» يستخدمون سيارات الدفع الرباعي في هجماتهم على القوات والمقرات، فقد صدر قرار منذ أشهر بمنع استخدام هذه السيارات في مناطق العمليات. لكن القوات كانت خلال الحملة تدمر حتى السيارات الواقفة أمام بيوت المواطنين ولم يكونوا يستخدمونها بسبب القرار نفسه، وهو ما يمكن تلمسه من البيان الرسمي الذي تحدثت عن تدمير عدد كبير من السيارات والدراجات النارية.

ومع أن الجهات الرسمية تحدثت عن أن «الخطة التزمّت أقصى درجات الحيطة والحذر للحفاظ على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة»، إلى جانب «تطبيق كل المعايير الأخلاقية والإنسانية لتجنب

جرى تدمير سيارات الدفع الرباعي المتوقفة في كراجات المواطنين

احصى مركز حقوقى مفك 65 مدنيا واصابة 243 اخري وتدمير 23 منزلاً (اي بي ايه)



المسلحة والشرطة المدنية مع أهالي سيناء الشرفاء والترحيب غير المسبوق للتعاون المشترك للسيطرة على الأوضاع الأمنية وتمكينهم من استعادة حقهم في الحصول على الأمن والاستقرار، فإن أحد عوائل عائلات الشيخ (من قبيلة النصارية) يؤكد أن «عشرات الأسر فرت من حجيم القصف الذي طاول المنازل وحاصر المواطنين في الشيخ زويد، ودمر خطوط الكهرباء وشبكات المياه اللتين انقطعتا عن المواطنين لـ 16 يوماً، ميدانياً، وبرغم إعلان الأجهزة الأمنية في شمال سيناء، حالة الاستنفار الأمني خلال عيد الأضحى ونشرها بصورة مكثفة مدرعات وقوات الشرطة والجيش، تمكن عناصر تابعون لـ «ولاية سيناء» من تنفيذ ثلاث عمليات مسلحة أوقعت عدداً من القتلى والجرحى في صفوف قوات الجيش والشرطة. ففي صباح، جرى تفجير عبوة في حافلة لقوات الشرطة أثناء سيرها على الطريق الدائرية جنوب العريش، ما أدى إلى قتل جنديين وإصابة 15 آخرين.

أيضاً، قتل جنديان في تفجير عبوة ناسفة بمدربة خلال مرورها على طريق فرعية في منطقة حي المساعيد، في العريش، أمس، وأعلنت «ولاية سيناء» مسؤوليتها عن تفجير المدربة. كذلك قتل جندي وأصيب أربعة آخرون بإصابات خطيرة كانوا في جيب بعد انفجار عبوة ناسفة زرعتها مسلحون على جانب الطريق الدولية في منطقة الروضة، غرب العريش.

على صعيد آخر، أتى قرار محافظ شمال سيناء، اللواء عبد الفتاح حرجور، تأجيل بدء الدراسة في مدارس مدن الحدود حتى العاشر من الشهر المقبل، بعد مطالبة مشايخ ورموز العائلات هناك بتأجيل الدراسة نظراً إلى خطورة الأوضاع وتواصل العمليات وصعوبة تنقل الطلاب والمعلمين.